دراسات اقتصادية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد السابع والعشرون (27) - فيفري 2017

– النظام التسويقي وتطبيقاته في عملية جمع التبرعات في الجمعيات	أ. وهابي كلثوم
– قراءة نقدية تحليلة في مكونات التسويق	د. محمد العربي طاري أ. رحمة تومي
– عدوى انتقال الأزمات المالية: أزمة الرهون العقارية الأمريكية وأزمة الديون السيادية الأوروبية نموذجا	د. محمد قلي
– السياسة المالية ودورها في تفعيل الاقتصاد الوطني حالة: الجزائر، المغرب، تونس	أ. جمعي عبد القادر
– دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية	د. خنفري خيضر أ. بورنيسة مريم
– الخدمات الاستشارية الإدارية وتأثيرها على استقلالية المدقق	أ. صلاح ربيعة
– المفاضلة بين معدل الربح ومعدل الفائدة في تمويل التنمية الاقتصادية، حالة: السوق المالي الماليزي (1999 – 2016).	د. عبد الرحمن تومي أ. ذباح هشام
– التوجه المحاسبي الدولي نحو منهج القيمة العادلة	د. بودور شعيب
– واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر وإمكانية دمجه في البرامج التعليمية	د. زرزار العياشي أ. مداحي محمد
– الأداء الريادي للمنظمة وفق إستراتيجية إدارة الموهبة	أ.م.د. فضيلة سلمان داود الباحثة / أسرار عبد الزهرة علي
- Is the upgrade enough to reinforce the Performance of SME?	Nassim Bouri

الرقم الدولي ISSN 1112 - 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات اقتصادية

دورية فصلية محكمة تصدر عن

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية

العدد السابع والعشرون

(27)

فيفري 2017

حي ماكودي 2 رقم 13 وادي السمار – الجزائر

- 023.75.75.81
- 00213.560.185.900
- bacera.studies@gmail.com

رئيس التحرير

د/عبد الرحمن تومي

Toumi_abdrahmane@yahoo.fr

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
حي ماكودي 2 رقم 13 وادي السمار – الجزائر

www.albasseera.net

@albasseera

رقم الإيداع القانوني: 2008/1900
ر د م د ISBN 2170-046X

دار الخلدونية للنشر والتوزيع

05. **شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.**

- **هاتف / فاكس** 021.68.86.48
- **هاتف** 021.68.86.49

قواعد النشر

تقبل البحوث والدراسات التي تعالج القضايا المتخصصة المتميزة. ويشترط في تلك الأعمال مراعاة قواعد النشر التالية:

1. أن يتوافق البحث مع أهداف الدورية ومحاورها.
2. أن يكون البحث غير منشور سابقا.
3. يرفق البحث بإقرار خطي بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر.
4. ألا يكون البحث جزءا أو مقتطفا أو مقتبسا من رسالة تخرج نال بها صاحبها شهادة علمية.
5. يرفق البحث بملخصين: (العربية والفرنسية) أو (العربية والإنجليزية).
6. يقدم الباحث نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية.
7. ترسل البحوث والدراسات إلكترونيا أو تسلم في قرص مضغوط إلى إدارة المجلة.
8. تقبل البحوث باللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية، على ألا يقل عدد صفحات البحث عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25 صفحة، وألا يزيد عدد الأشكال والملاحق عن 15 بالمائة من حجم البحث.
9. أن يكتب البحث ببرنامج (Word). بـ: بخط: (Arabic Transparent) حجم 14 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة العربية) وبخط: (Times New Roman) حجم 12 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة الأجنبية).
10. أن يراعى في البحث المنهجية العلمية، ومناهج البحث العلمي. وعلى صاحبه الالتزام بالموضوعية.
11. توثق هوامش البحث وقائمة مصادره ومراجعه في نهاية البحث.
12. تخضع البحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالميا، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير في آجالها.
13. يعدّ البحث في حكم المسحوب إذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات المطلوبة على البحث لمدة تزيد عن شهر من تاريخ تسلمه الرد بوجوب التعديل.
14. لا يمكن للباحث أن يسحب بحثه بعد موافقة الهيئة العلمية عليها وإدراجها ضمن مواضيع المجلة.
15. الإدارة ليست ملزمة بنشر كل البحوث التي تصلها وليست ملزمة كذلك بإعادتها نشرت أم لم تنشر.
16. تعبر البحوث عن رأي صاحبها ولا تمثل بالضرورة رأي الدورية أو المؤسسة التي تصدرها.
17. يحق للدورية إعادة نشر البحث كاملا أو جزءا منه بأي شكل وبأي لغة دون الحاجة إلى استئذان الباحث، إذ تتمتع الدورية بكامل الحقوق الفكرية للبحوث المنشورة فيها.

من حق الدورية إصدار عدد يخصص بأكمله لغرض واحد عند الحاجة، ويرحب **مركز البصيرة بأبحاثكم واقتراحاتكم ونصائحكم.**

آراء الباحثين لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الهيئــة العلمية

أ د. بوكابوس سعدون.

(جامعة الجزائر)

أ.د. صخري عمر

(جامعة الجزائر)

أ د. عبد الحميد زعباط.

(جامعة الجزائر)

أ.د.عبد الرحمن دوكي ماجي.

(جامعة تركيا)

أ.د. مسعود مجيطنة

(جامعة الجزائر)

أ د. مراد ناصر.

(جامعة البليدة)

أ.د. كسرى مسعود

(جامعة الجزائر)

د. صبوعة عبد العزيز

(مدير المدرسة العليا للتجارة)

أ.د. عبد الرحمان ميغاري

(جامعة بومرداس)

أ.د. رشيد بوكساني

(جامعة بومرداس)

د. بحيح عبد القادر

(سيدي بالعباس)

أ. د. حشمان مولود.

(جامعة الجزائر)

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دراسات اقتصادية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية

العدد السابع و العشرون – فيفري 2017 م

محتوى العدد

الافتتاحية	رئيس التحرير د/العمرية عز الدين	05
النظام التسويقي وتطبيقاته في عملية جمع التبرعات في الجمعيات	أ. وهابي كلثوم جامعة بومرداس	09
قراءة نقدية تحليلية في مكونات التسويق	د/ محمد العربي طاري أ. رحمة تومي -المدرسة العليا للتجارة، الجزائر -المدرسة العليا للتسيير والتجارة الدولية، الجزائر	19
عدوى انتقال الأزمات المالية: أزمة الرهون العقارية الأمريكية وأزمة الديون السيادية الأوروبية نموذجا	د/ محمد قلي جامعة بومرداس	29
دور السياسة المالية ودورها في تفعيل الاقتصاد الوطني حالة: الجزائر، المغرب، تونس	أ. جمعي عبد القادر بومرداس	47
دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية	د/ خنفري خيضر ا. بو رنيسة مريم جامعة بومرداس	57
الخدمات الاستشارية الإدارية وتأثيرها على استقلالية المدقق	أ. صلاح ربيعة جامعة بومرداس	69
المفاضلة بين معدل الربح ومعدل الفائدة في تمويل التنمية الاقتصادية، حالة: السوق المالي الماليزي (1999—2016).	د/ تومي عبد الرحمن أ. ذبا ح هشام جامعة بومرداس	77
التوجه المحاسبي الدولي نحو منهج القيمة العادلة	د/ بو دور شعيب جامعة بومرداس	91
واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر وإمكانية دمجه في البرامج التعليمية	د/ زرزار العيا شي أ. مداحي محمد جامعة سكيكدة	101
الإداء الريادي للمنظمة وفق إستراتيجية إدارة الموهبة	أ.م.د. فضيلة سلمان داود الباحثة / أسرار عبدالزهرة علي	113
Is the upgrade enough to reinforce the Performance of SME ?	Nassima Bouri Teaching chercheure- Université of Oran 2, Algeria	01

بين يدي القارئ

بقلم رئيس التحرير
د/ عبد الرحمن تومي

الاقتصاد الجزائري بين الحقائق والأوهام

كثيرا ما قرأت على صفحات الجرائد، وبعض الوسائط الإعلامية، كما تتبعت حوارات دارت مع بعض النخب الجزائرية من المثقفين المتخصصين في الإعلام الاقتصادي، أو الأساتذة الباحثين، أو بعض رجال الأعمال، في مختلف شاشات التلفزيون العمومي والخاص، أو تصريحات لمسؤولي الأحزاب أنفسهم، أو من يمثلونهم في البرلمان.

والذي استوقفني حقا، صنفان يمثلان إلى حد بعيد، أحد القوانين الفيزيائية المتعلق بالفعل ورد الفعل والمعاكس له في القوة والاتجاه. أو إن شئت فقل طرفي نقيض.

أما الأول:

تجده يقدم صورة مغرية ومطمئنة ومتفائلة، إلى حد أن الجزائر تعتبر من البلدان الصاعدة، لما حققته من إنجازات ضخمة في مختلف المشاريع للبنى التحتية، وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بمئات الآلاف، وبعث النمو الاقتصادي في القطاع الصناعي والفلاحي، كما في الخدمات، وشطب المديونية، وتقليص معدل البطالة إلى حدود 10 %، وتحديث شبكة النقل والمياه وتوصيل الغاز بنسبة تفوق 60 % في المتوسط، وإصلاح المنظومة التشريعية، والاحتكام إلى المؤسسات، وصناعة القرار الاقتصادي من خلال آلية الثلاثية... إلخ.

بينما الثاني:

لا يمكن وصفه بعبارة مهذبة، إلا كونه مصابا بعمى الألوان، فلا يرى إلا السواد، حينما تقرأ له أو تسمعه يتحدث، لا تخرج إلا بانطباع مفاده انهيار الاقتصاد الوطني والكارثة حلت، لأن كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية باتت على اللون الأحمر.

ميزان المدفوعات يتطور نحو تسجيل العجز من سنة إلى أخرى، وصندوق ضبط الإيرادات لم يعد يذكر، واحتياطي الصرف فقد أكثر من النصف، ومعدل التضخم في ازدياد مطرد، تماما مثل البطالة التي عادت إلى الارتفاع، وضعف معدل النمو بالرغم من ضخ أكثر من 700 مليار دولار أمريكي، منذ مطلع عام 2000 إلى بداية الخماسي الرابع، مع تسجيل فضائح نهب المال العام لم يسبق لها مثيل، وزحف للرشوة والمحسوبية على مختلف الأصعدة، وتراجع في الإنتاجية تزامنا مع تراجع في قيمة الدينار إلى أكثر من 30 %، وتجميد كل المشاريع الكبرى، وبالتالي انكماش اقتصادي أعادنا إلى مربع الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ومصداقية النظام باتت في خبر كان، وأن شعار شراء السلم الاجتماعي بالريع البترولي استهلك، والثورة من الشعب وإلى الشعب، كذبتها كل المحطات الانتخابية بالتزوير ومصادرة أصوات الشعب.

وبالتالي، عن أي اقتصاد نتحدث (اقتصاد بازار، اقتصاد الريع، اقتصاد السوق السوداء، اقتصاد الشكارة، اقتصاد البارونات... إلخ).

أعتقد أن كلا الطرفين جانب الصواب، فالجزائر الاقتصادية والاجتماعية، ليست كما تمنينا، وليست كما نود أن تكون. لكن مع هذا، بالفعل هناك مشاريع أنجزت، لم يسبق لها مثيل في السابق، وهي تقدم خدمات جليلة للاقتصاد الوطني، وعملت على الرفع من مستوى رفاهية الحياة الاجتماعية للمواطن الجزائري، لا يمكن حذفها من قاموس الإنجازات التي نفتخر بها، وهي بالمناسبة في مخلف القطاعات، إنتاجية كانت أو خدمية.

كما أن الأزمة الاقتصادية قائمة منذ أواخر عام 2014، وهي في تزايد مستمر، تقلص من العتبة التي أنجزت، في الدخل الفردي،

كما في وتيرة التطور لمختلف المشاريع عامة كانت أو خاصة، وهي بالمناسبة، أضحت (الأزمة الاقتصادية) ظاهرة تنتمي إلى الدورة الاقتصادية العالمية، لسببين في غاية الوضوح.

01 ـ أن اقتصادنا يجره قطاع الطاقة بنسبة تتجاوز 39 % من الناتج الداخلي الخام، كما يعتبر هو المصدر الوحيد تقريبا للعملة الصعبة، من أجل تغطية احتياجاتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من العالم الخارجي.

02 ـ أسعار الطاقة متغيرة، لا يمكن بأي حال من الأحوال التحكم فيها، إلا عن طريق السوق الطاقوي الدولي، وفق العرض والطلب. وما دامت هذه السلعة من السلع الاستراتيجية العالمية، تبقى أسعارها حساسة للغاية، تتأثر سلبا وإيجابا لمجرد تصريح سياسي، أو نشوب نزاع، أو ظاهرة طبيعية، أو أزمة اقتصادية دولية... إلخ.

هذا الارتباط العضوي بين تبعية اقتصادنا إلى هذا القطاع من جهة، وتبعية الأسعار إلى العرض والطلب الدوليين من جهة أخرى، يبقى الاقتصاد الوطني رهينة للعلاقة السببية.

إذا زاد الطلب على الطاقة ارتفعت الأسعار، ذلك ينعكس إيجابا على خزينة الدولة، وبالتالي تتاح لنا إمكانية تمويل المشاريع واتساع رقعة الاستثمارات، وزيادة استيراد مواد التجهيز والمواد الأولية... إلخ. والعكس صحيح، حيث نلجأ إلى شطب مشاريع مبرمجة وتقليص فاتورة الاستيراد، وخلق ضرائب جديدة تزيد من حدة الضغط على المواطن، بسبب انخفاض أسعار الطاقة.

وهكذا نحن تحت رحمة أسعار الطاقة العالمية، ما لم يكن لنا بديل عن هذا المنتج في التجارة الدولية، وبالتالي لا تعتبر مفاجئة لنا، صدمة 1986 وكذلك سنة 1998، وسنوات 2008 وبداية السداسي الثاني من 2014 إلى يومنا.

وعلى هذا الأساس، ينبغي أن تولي الحكومات المتعاقبة اهتمامها، كأولوية قصوى، في بعث التنمية على مستوى القطاعات المنتجة، بتنظيف محيط الأعمال من طفيليات الفساد، والرفع من كفاءة التسيير وبعث روح جديدة تسري في العدالة، لا تنتصر إلا لتطبيق القانون على الجميع، وإعادة الاعتبار إلى مكونات الشعب الجزائري للمشاركة في قرارات بناء الدولة، على أسس من الديمقراطية والشفافية للإدارة، ولا تنحاز إلا إلى التفاني في خدمة مواطنيها.